مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) المجلد : ٣٧ ، العدد: ٤ السنة : ٢٠١٢ ، ص ١٠١ -١٣٣

الآثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات
١٩٢٣-١٩٥٤

صابرين كريم مناتي أ٠م٠د٠ حسين علي المصطفى
جامعة البصرة – كلية التربية – قسم التاريخ

الخلاصة

يهتم هذا البحث بالقضايا الاقتصادية التي سببتها فيضانات نهري دجلة والفرات، والتي أثرت في حياته الاقتصادية منذ الزمن القديم وحتى سبعينيات القرن العشرين، باعتبار الاقتصاد هو عصب الحياة لمعيشة السكان وديمومة الحياة. وبالتالي أثره في النشاط الزراعي أبان مدد تلك الفيضانات، وأثره في الأنشطة التجارية التي كانت بها أسواق المدن العراقية آنذاك وعمليات نقل السلع والبضائع بين المحافظات من شمال العراق الى جنوبه وكسادها من الفيضانات.

وقد تناول البحث مقدمة وثلاث مواضيع وخاتمة، فالموضوع الأول، الفيضانات في العراق قبل سنة ١٩٢٣ الذي سلط الضوء على أبرز الفيضانات التي تعرض لها العراق في العهد العثماني، والموضوع الثاني أثر الفيضانات على النشاط الزراعي من سنة ١٩٢٣-١٩٥٤، أما الموضوع الثالث أثر الفيضانات على الحركة التجارية من ١٩٢٣-١٩٥٤.

المقدمة

تعد الفيضانات من الكوارث التي تصيب البلدان التي تجري فيها أنهار كبيرة منذ الأزمنة القديمة وظلت تؤثر فيها لحد اليوم في بعض تلك البلدان.

عانت تلك الدول من أخطار الفيضانات بخاصة إذا كانت فيضانات دورية مخلفة مشاكل وآثار اقتصادية واضحة انعكست بشكل أو بأخر على سكان تلك البلدان.

والعراق يعد احدى تلك الدول الذي تضرر كثيراً من مياه الفيضانات على حياته الاقتصادية منذ الزمن القديم وحتى سبعينيات القرن العشرين.

وقد تم اختياري لهذا الموضوع لما له من أهمية خاصة كونه يسلط الضوء على الجوانب الاقتصادية في العراق وتأثرها بأضرار تلك الفيضانات. وأهمية البحث ناتجة من معرفة الآثار الاقتصادية لنهر دجلة والفرات في العهد الملكي على العراق منذ سنة ١٩٢٣ وحتى آخر فيضان في ذلك العام سنة ١٩٥٤. والاقتصاد هو عصب الحياة لمعيشة السكان وديمومة حياته وبالتالي يحاول البحث معرفة تأثير الفيضانات على النشاط والانتاج الزراعي أبان مدد ترك الفيضانات،

وكذلك تأثير في الأنشطة التجارية التي كانت بها أسواق المدن العراقية آنذاك وعمليات نقل السلع والبضائع بين المحافظات من شمال العراق الى جنوبه وكسادها من الفيضانات، فضلاً عن توقف التجارة الخارجية او انحسارها أيضاً خلال الفيضان.

تألف البحث من مقدمة وثلاثة مواضيع وخاتمة. إذ تناولت المقدمة أسباب اختيار الموضوع واهمية البحث الناتجة منه وبموجبه تم تقسيم البحث الى ثلاث مواضيع، فالموضوع الأول كان التمهيد عن الفيضانات في العراق قبل سنة ١٩٢٣ إذ يسلط الضوء على أبرز الفيضانات التي تعرض لها العراق في العهد العثماني، وما سبب ذلك من حدوث أضرار في البلاد.

أما الموضوع الثاني، فقد تناول أثر الفيضانات في النشاط والانتاج الزراعي التي كانت توجد في أسواق المدن العراقية، وكيف أثرت على الفلاحين من أضرار في محاصيلهم وجعلتهم بدون مأوى مما اضطر للهجرة الى أماكن أخرى، وكيف طالبوا تعويضات من الحكومة.

الموضوع الثالث، فقد وضح أثر الفيضانات على الحركة والأنشطة التجارية التي كانت توجد في أسواق العراق آنذاك، وكيفية نقل السلع والبضائع بين الألوية من شمال العراق الى جنوبه، وما تعرضت له زمن الفيضانات فضلاً عما اصاب التجارة الخارجية من أضرار الفيضان.

أما الخاتمة فقد وضحت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية على الزراعة والتجارة والمؤسسات الحكومية.

وقد تطلب البحث الاستعانة بمجموعة من المصادر المتنوعة منها الوثائق الرسمية وخاصة ملفات وزارة الداخلية، مقررات مجلس الوزراء وأهم القرارات الصادرة التي تخص الموضوع في دار الكتب والوثائق العراقية (المكتبة الوطنية).

أما أهم الكتب مؤلفات الدكتور أحمد سوسة الموسومة بـ "فيضانات بغداد في التاريخ"، وكتاب محمود شوقي الحمداني المعنون بـ "لمحات من تطور الري في العراق قديماً وحديثاً"، وكتب الرحلات منها رحلة جيمس ريموند ولنستيد "رحلتي الى بغداد في عهد الوالي داود باشا" ورحلة ويلغرد ثيسجر بعنوان "رحلة عرب أهوار العراق ١٩٥١-١٩٥٨".

ومن المصادر الأخرى الرسائل والأطاريح منها رسالة وميض سرحان ذياب بعنوان (موجات الأوبئة والقحط والكوارث الطبيعية والفيضان ١٨٣٠-١٩١٤)، واطروحة يحيى المعموري الموسومة بـ (تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣-١٩٥٠). فضلاً عن الاستعانة بشبكة الانترنت

أولا. الفيضانات في العراق قبل سنة ١٩٢٣

الآثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات
١٩٢٣-١٩٥٤

يمتلك العراق، نهران كبيران هما دجلة والفرات، وكانا يجريان، منذ القدم في الأراضي العراقية، وهما ينبعان من الجبال في الأراضي التركية. وتكاد تكون فيضانات هذين النهرين في موسم الربيع، نتيجة لذوبان الثلوج من الجبال في تركيا، والمنطقة الشمالية من العراق[١].

ابتلى سكان العراق بتلك الفيضانات منذ عصر فجر الحضارة وفي مدد متقاربة، وكانت تأثيراتها ونتائجها سيئة، على حياة أولئك السكان، وتسبب بخسائر مادية وبشرية غير قليلة، فضلاً عن تفشي الأمراض بين السكان، وربما تصل أحياناً الى مجاعات قاتلة، وابادة الآلاف من سكان المدن، خلال أشهر قليلة. في التاريخ القديم والوسيط في العراق[٢].

وسنركز في هذا المبحث على أهم الفيضانات في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، في العهد العثماني.

لقد تعرض العراق، خلال العهد العثماني الى موجات من الكوارث والنكبات، منها غلاء الأسعار، وشحة المحاصيل الزراعية، وظهور الأمراض والفيضانات، مما أثر سلباً على معيشة السكان ومستواهم الاقتصادي[٣]. وكانت الفيضانات التي حدثت خلال ذلك العهد كثيرة، إلا ان أهمها كان فيضان سنة (١٧٠١) الذي فاض فيه نهر الفرات، وسبب في أضرار جسيمة، منها موت أعداد كبيرة من الناس، واتلاف المحاصيل الزراعية والبساتين، وتوقف حركة التجارة، وانقطاع الطرق ما بين الأنبار والسماوة. وفي أثر هذه الأضرار قام الوزير سليمان باشا (١٧٧٩-١٨٠٢) ببناء سد على شكل سور، يقع في جانب الكرخ استخدم لدرء الفيضان وللأغراض العسكرية أيضاً[٤].

أما فيضان سنة ١٨٣١، فيعد من أخطر وأهم فيضان حصل في ذلك العهد إذ صاحبه انتشار وباء الطاعون أيضاً[٥]، إذ تسبب بغرق جزء كبير من بغداد، وماتت أعداد كبيرة من السكان بلغ عددهم خمسة عشر ألف كانوا أغلبهم مصابين بمرض الطاعون الذي صاحب الفيضان[٦] وقد تهدمت من جراء هذا الفيضان السدود كافة، وحوالي عشرة آلاف بيت، فضلاً عن اضطراب الأوضاع الاجتماعية في البلاد، كانتشار السرقة بين الناس[٧] وقد شاهد بعض الرحالة عند دخولهم الى بغداد، كيف ان مياه الفيضان، كانت تضرب الحيطان، وتجرف أجساد الموتى، وصارت الزوارق هي وسيلة التنقل[٨].

ومن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من ضرر هذا الفيضان، في ٢٥ نيسان ١٨٣١ صمم والي بغداد داود باشا على تجديد هذه القنوات لأن أجور العمل رخيصة وطبيعة الأرض سهلة، إلا انه توفي[٩] إلا ان مياه هذا الفيضان ضربت جدران القنصلية، وبعد يومين انخفض مستوى الماء، وبذلك زال خطر الطاعون والفيضان من المدينة[١٠].

ومن الفيضانات الأخرى، فيضان سنة ١٨٧٢، الذي كان سببه سقوط أمطار كثيرة في المناطق الشمالية من خانقين، فأدى الى زيادة المياه في نهر الوند، مما تسبب في هدم عدد كبير من البيوت بلغ عددها خمسين بيتاً، كما انهارت الدكاكين والخانات، وأتلفت المحاصيل الزراعية[١١].

وفي ربيع سنة ١٨٧٢، زادت مياه نهر دجلة في بغداد زيادة كبيرة، فادى الى انكسار سدة التاجي الواقعة شمال المدينة، فتدفقت المياه، باتجاه هور عقرقوف غرباً. وكذلك زيادة نهر ديالى تسبب في انكسار سدة الرستمية، إلا انها عولجت بسرعة دون أن تحدث الأضرار[١٢].

وفي أثر ذلك قامت الحكومة باطلاق التحذيرات لأصحاب الأراضي والبساتين لحماية أراضيهم من خطر الفيضان، إذ عملت على تقوية سدود المدينة وأرسل اليها الموظفين والعمال للاشراف عليها، لمساعدة السكان، فأغلقت الأسواق والدكاكين وتمت المباشرة في العمل[١٣].

وفي أواخر العهد العثماني، شهدت بغداد في سنة ١٩٠٧ فيضان كبير يعد من أعلى وأخطر الفيضانات[١٤] وعلى الرغم من الاجراءات التي اتخذتها الدولة في بناء السدود مثل سدة مدحت باشا وسدة السرية وسدة اليرمة، إلا ان مياه هذا الفيضان اكتسحت تلك السدود، وأغرقت الجانب الغربي من المدينة، فضلاً عن الأضرار التي أصابت المزارع والمباني والمواشي[١٥]، كما جرفة الفيضانات حوالي مائة بيت وأصبحت السفن هي الوسيلة لتنقل بين الناس، والتجارة بين الفرات وجانب الكرخ[١٦].

وأيضاً فاض نهر ديالى، في الوقت نفسه حتى وصلت الى بلدة بعقوبة وقرية الحديد وما جاورها من القرى، وغطت كافة البساتين، وتقطعت الطرق، وألحقت أضراراً بالمساكن والبيوت، بخاصة في قرية دلي عباس وناحية شهربان، وقرية أبوصيدة، فضلاً عن تخريبها قرى عديدة منها ديار الزهيرات، والعواشق، وأبو صيدة الصغيرة، والمخيسة وبلد روز[١٧] وقد اختلطت مياه نهر ديالى مع دجلة، وأغرقت مناطق عديدة مثل الوزيرية والعلوية، ودمرت محاصيلها ودورها في الجانب الغربي[١٨].

وقد بذل السكان جهود كبيرة في درء خطر هذا الفيضان سنة ١٩٠٧، إذ تعاون الرجال والنساء، والجنود والفلاحين، والعمال من أجل انقاذ جانب الكرخ. وشاركهم العلماء والوجهاء، إذ عملوا على احكام السدود، ونقلوا الأتربة، والحصى والأخشاب. ولكثرة الأضرار التي سببها هذا الفيضان، شكلت الحكومة لجنة لتقدير حجم الأضرار، برئاسة عبد الرحمن النقيب، وقد توصلت هذه اللجنة، بأن الأضرار تشير الى انهيار أكثر من خمسين بيت وموت أكثر من سبعين شخص، لذا قامت الحكومة بمساعدتهم، واعطائهم التعويضات المناسبة[١٩].

وهكذا نلاحظ، ان الفيضانات خلال العهد العثماني، تركت آثاراً اقتصادية على العراق، منها ان ارتفاع مناسيب المياه، شكّل عاقاً أمام الحركة التجارية، مما أثرت في عمليات نقل البضائع والمبادلات التجارية بين مدن العراق، كما تأثرت المناطق الممتدة بين الهندية وكربلاء التي أصبحت منطقة تجارية، ونقطة انطلاق المسافرين والتجارة، وان هذه المناطق كانت مشهورة بحركة تصدير كبير لبعض أنواع الحبوب مثل الرز مثلاً، وتصدير المواشي والأبقار والتمور، لذا تركت الفيضانات أثراً كبيراً في حركة النقل التجاري ما بين كردستان وبغداد، بسبب ارتفاع مناسيب نهر العظيم الممتدة ما بين ديالى ومندلي، إذ أصبحت هذه المناطق مغلقة أمام المتنقلين تجاه مركز بغداد[٢٠].

أثر الفيضانات في النشاط الزراعي ١٩٢٣-١٩٥٤

تركت فيضانات نهري دجلة والفرات، آثاراً عديدة في الزراعة منها الأضرار بالمحاصيل الزراعية، واتلاف محاصيل الحبوب، لأنها غالباً ما تأتي مع موسم الدورة الزراعية، مما يسبب في خسائر كبيرة للمزارعين، ويؤثر بصورة سلبية في معيشتهم، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بفسائل النخيل والاراضي الزراعية.

ففي فيضان نهر دجلة سنة ١٩٢٣، سبب بحصول أضرار كبيرة للزراعة، إذ أتلف الكثير من المناطق المزروعة، وقد نتج عن هذا الفيضان الكسرات التي حصلت في ضفافه خاصة الكسرة التي وقعت على بعد أميال قليلة من شمال بغداد، وسببت بغرق اعداد كبيرة من المزارع، ومنها غرق قسم من المزارع الملكية، وقد شملت خسائر المزروعات التي سببها هذا الفيضان حوالي (٥٣٦٠)كم^{٢} من الاراضي[٢١].

وفي نفس السنة فاض نهر الفرات، وأغرقت مياهه السداد الواقعة على بعد ٦٤٠كم من شمال غرب بغداد، مما أدى الى غرق ٤٥ ألف فدان من الأراضي[٢٢].

أما فيضان نهر دجلة سنة ١٩٢٦، فقد تسبب بأضرار في الزراعة، إثر حدوث ثغرة في السداد الواقعة على الساحل الشرقي لمدينة بغداد، شمال مقر البلاط الملكي، فوصلت مياه الفيضان من هذه الكسرة الى البساتين والمزارع الواقعة خارج المدينة لأن سدة الصليخ الشرقية التي كانت تحمي هذا القسم من المدينة من جهة الشرق لم تكن قد أنشأت بعد[٢٣] وقدرت مساحة الأراضي التي غمرت بسبب هذه الثغرة بـ(٧٢٠) كم^{٢} فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي لحقت المزارع الواقعة

على نهر دجلة، نتيجة للثغرات التي حدثت في السداد الواقعة على جانب النهر، وبلغت مساحة البساتين التي غمرتها مياه الفيضان بـ(٢١٠) كم٢[٢٤].

وفي أثر الأضرار التي أصابت المزارع والفلاحين من جراء فيضان ١٩٢٦، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ أيار سنة ١٩٢٦، توزيع مبلغ قدره (١٠،٠٠٠) ربية هندية أي ما يعادل (٦٦٠) دينار عراقي، على الزُرّاع المتضررين. ونظراً لقلة المبلغ وكثرة المتضررين، لأن الضرر لم يشمل منطقة واحدة، بل شمل مناطق أخرى، لذلك عملوا على اعطائهم سلف زراعية تعوضهم عن ذلك الضرر[٢٥].

ونتيجة لتوالي الأضرار التي لحقت بالمزارع والفلاحين الذين تضرروا من جراء الفيضانات، حاولت الحكومة أن تعوضهم عن هذا الضرر. ففي سنة ١٩٢٩، اصدر الملك فيصل الأول، بموافقة مجلس النواب والأعيان مرسوم رقم (٣٨) في ١٥ حزيران ١٩٢٩، يخص منح سلف للزراع المتضررين من جراء الفيضان، وكان الهدف من هذه السلف، تمكين الفلاحين من شراء بذور بمبلغ (٢٠٠) ألف دينار، بدون فائدة على هذه السلف، وأن يتم سدادها بدون طوابع مالية تصرف، أي بلا رسم[٢٦]، كما تقرر أن تعطى هذه السلف الى أصحاب المحاصيل الذين تلفت محصولاتهم بنسبة لا تقل عن ٥٠% بعد أن يتم تعيين مناطق الفيضان، وعدد المساحات الغارقة مع اسماء وأصحاب المتضررين، ويستند في ذلك الى شهادات بعض الأشخاص، وتقرر أن يعطى للمتضررين من الدرجة الأولى، لزراعة كل فدان ٢،٩٦ دينار، والى متضرري الدرجة الثانية ٢،٢٢ دينار للزراعة الصيفية، و١،٤٨ دينار للزراعة الشتوية. ويعد الزراع الذين غرقت جميع محصولاتهم متضررين من الدرجة الأولى، والذين غرقت بعض محصولاتهم متضررين من الدرجة الثانية، على أن لا يقل الضرر عن ٥٠%[٢٧].

كما أصدر الملك فيصل، مرسوم آخر برقم (٤٢) لسنة ١٩٢٩، بموافقة مجلس النواب والاعيان أيضا، نصت المادة الرابعة منه على فتح فصل جديد بعنوان (سلف للزراع الذين تضرروا من جراء الفيضان) في القسم السابع منه مصروفات متنوعة أدرج فيه مبلغ (١٣،١٦٠) ربية، أي ٩٨٦ دينار المصادق عليه في قانون منح سلف للزراع رقم (٣٨) لسنة ١٩٢٩[٢٨]. كما خولت وزارة المالية الى لواء بغداد موضوع السلف الزراعية للزراع الذين تضرروا من جراء فيضان ١٩٢٩، بوضع مبلغ (٤١،٧٩٥) ربية، أي ما يعادل ١٣٣٤،١٢٥ دينار، تحت تصرفهم لأجل منحها للمتضررين بموجب القانون الصادر (٣٨) لسنة ١٩٢٩[٢٩].

وفي فيضان سنة ١٩٣٥، لحقت بالأراضي والبساتين وحتى القرى الخالية أضرار كبيرة، وصلت الى المناطق المرتفعة، إذ غمرت المياه أراضي حاوي الكنيسة (سميت بهذا الأسم لوجود كنيسة فيها) التي تقع في لواء الموصل، فضلاً عن تخريب الكثير من البساتين العائدة الى المحامي عبد الله فائق الواقعة في لواء الموصل أيضاً، وبساتين كثيرة للملاكين. كما غمرت المياه جميع الغابات الواقعة على الساحل النهري المنخفضة كثيرة، واستمرت مياه الفيضان بغمر العديد من البساتين والأماكن إذ وصلت المياه الى غرفة مضخة زراعة هذا اللواء، ولكن لم يلحق بها الضرر لوقوعها في منطقة مرتفعة[٣٠].

وعندما فاض نهر الفرات في نفس العام، ألحق أضراراً كثيرة، ففي الفلوجة، تضررت اراضيها ومزارعها، لاسيما المزارع التي تنتج القمح، ونتيجة ارتفاع مياه نهر الفرات انكسرت سدة البوبالي الواقعة في الفلوجة، فتدفقت المياه منها بصورة قوية، حتى وصلت الى روقة السرية الواقعة في لواء الدليم، وعلى أثر ذلك بذل قائمقام الفلوجة، ومدير ناحية الكرمة جهوداً كبيرة، لتلافي حالة الضرر، منها السهر على تحكيم روقة السرية. وقد اهتمت الحكومة في الوقت نفسه بحالة الفلاحين الذين غرقت مزارعهم، إذ مدت لهم يد المساعدة وجمعت لهم الأموال والتبرعات من أجل اسعافهم. وقدرت الخسائر التي أصابت الزراع بـ(١٥٠٠٠) ألف دينار[٣١].

وفي فيضان دجلة سنة ١٩٣٧، الحق ضرراً في المزارع والبساتين على ضفة النهر، كما تضررت بعض الأماكن منها الحديقة العامة في لواء بغداد، حيث غرق القسم الأمامي منها، والمساحة المستديرة الواقعة عند مدخلها، وأتلفت فيها الزهور والأشجار المغروسة، وعلى أثر هذا الفيضان، تضرر قسم كبير من الفلاحين والمزارعين الذين أتلفت مزارعهم وبيوتهم، حيث باتوا بدون مأوى، ينتظرون العون والمساعدة من الحكومة[٣٢].

احدث فيضان نهر ديالى في سنة ١٩٣٨، أضراراً كبيرة على الزراعة، إذ اغرقت البساتين الواقعة في جهات هذا النهر، كما أصيبت مناطق جبل حمرين، بأضرار في بعض المناطق المزروعة فيه، فضلاً عن ذلك، فقد لحقت أضراراً في قرية الهويدر، والكثير من المزارع الأخرى في أنحاء لواء ديالى، إلا ان أكثر الأضرار كانت في تلك القرية. فقد ذكر أحد الملاكين بأن فيضان هذا النهر شمل البساتين الممتدة من بعقوبة الى الداركية، وتضررت من جراء ذلك ٦٠٠ بستان، إذ أتلفت أشجارها وأثمارها، فضلاً عن تلف كميات كبيرة من التمور التي كانت مخزنة في هذه البساتين بانتظار الموسم لبيعها[٣٣].

ونتيجة لكثرة الأضرار التي سببها فيضان نهر ديالى، بذلت العديد من الجهود من قبل دوائر الري من أجل انسياح مياه الفيضان الى المزيد من الأراضي الزراعية، مما أدى بالفلاحين والمزارعين المتضررين، بأن يطالبوا الحكومة، بأن تساعدهم عن طريق منحهم السلف من أجل تلافي الأضرار، وأن تمد لهم يد المساعدة عن طريق جمعية الهلال الأحمر، وخاصة لمناطق المتضررة في اللواء كقرية الهويدر[٣٤].

وفي البصرة، فاض شط العرب في فيضان كبير، بحيث جرف معظم السدود والجزر، وملأ النهيرات فيها، وطغت مياهه على الأراضي المغروسة، وعلى أثر ذلك تهدم اعداد كبيرة منها، لذلك عمل أصحاب الأملاك على تقوية السدود لما يتوقعونه من طغيان المياه أكثر من هذا الارتفاع، وبالتالي حصول المزيد من الأضرار[٣٥].

أما فيضان سنة ١٩٤٠، فيعد من الفيضانات الكبيرة والخطيرة، لأنه شمل نهري دجلة والفرات في وقت واحد، وأصيبت مزارع البلاط الملكي بأضرار كثيرة، أغلبها أضراراً زراعية، إذ تضررت مزارع الألوية التي وصلها الفيضان، واتلفت مزارعها، ومحاصيلها ونخيلها، فعلى سبيل المثال ما حدث في لواء بغداد، فقد تضررت الزراعة العامة في أبو غريب والمزارع الأخرى فيه، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بمزارع الكاظمية[٣٦]. كذلك الحال في لواء البصرة، فقد ألحقت مياه الفيضان الضرر الكبير على معظم أراضيها وبساتينها وبخاصة في كرمة علي، إذ أتلفت المحاصيل والنخيل وأشجار الفاكهة[٣٧].

وفي فيضان سنة ١٩٤١، فاض كل من نهري دجلة والفرات، وتركا أثرهما في جميع الألوية، ابتداءً من الموصل وحتى البصرة، إذ خربت المزارع، ودمرت المحاصيل بأنواعها، فضلاً عن اتلاف النخيل، وغرق المضخات، كل هذه الأضرار تسببت بهجرة الكثير منهم الى أماكن أخرى[٣٨].

وفي أثر ذلك، قررت الحكومة مساعدة المتضررين وذلك بقيامها بدفع منحة بموجب أحكام المرسوم المرقم ٣٧ لسنة ١٩٤١، بواسطة لجنة تعيين المنح لمتضرري الفيضان المؤرخ في ١٩٤١/٩/١٦، إذ تم بموجبها دفع ٢٠% من قيمة المحاصيل المتضررة والمسقاة سيحا، و ٣٠% من قيمة المحاصيل المتضررة المسقاة على مياه المضخات. كما تقرر دفع منحة اضافية للأراضي التي تضررت حاصلاتها من جراء انغمارها بمياه الفيضان بناءً على الكسرات التي أحدثت من قبل

دوائر الري بنسبة ٢٠% من قيمة الحاصلات المتضررة (الحنطة والشعير) والمسقاة سيحاً، و ٣٠% من قيمة المحاصيل المتضررة سيحاً على مياه المضخات[٣٩].

وقد لاحظ أصحاب المضخات، الذين تضررت حاصلاتهم بنسبة تزيد عن الثلث، بأن هذه المنحة لم تخفف من وطأة تلك الخسائر، نظراً لحاجة الفلاحين للأموال لشراء الدهن والنفط للمضخات والآلات الزراعية، فضلاً عما يصيبها من العطب. لذلك يجب دفع منحة اضافية للفلاحين بنسبة ٣٠% ليتسنى لهم تمشية اعمالهم الزراعية، على أن لا يشمل هذا القرار الأشخاص الذين سبق وأن دفع لهم منحة اضافية[٤٠].

وفي فيضان ١٩٤٢ مرت على الفلاحين ومزارعهم ظروف صعبة، أذ أتلفت محاصيلهم ودمرت أراضيهم، لذلك حاول بعض ملاكي الأراضي بايهام اللجان الحكومية بادعائهم ان أملاكهم تضررت من جراء الفيضان لذلك طالبوا الحكومة أن تعوضهم كما حصل على حصل على سبيل المثال في النعمانية في الكوت حينما تم التحقيق عن الأضرار التي أصابت محاصيل بساتين الملاكين مهدي الجليل ويوسف سلمان، إلا ان لجنة التحقيق عندما اطلعت على الايضاحات الواردة من التحقيق عن الأضرار برئاسة قائم مقام الصويرة تأكدت اللجنة نفي حصول الضرر الذي أدعوا به، لذلك قررت اللجنة عدم استحقاقهم المنحة[٤١].

كان تأثير فيضان شط العرب على الزراعة في كل سنة يؤثر تأثيراً كبيراً، وفي فيضان ١٩٤٣ هذا غمر مساحات واسعة من البساتين والأراضي، وترك الآثار السيئة عليها بخاصة على زراعة النخيل وسائر الأشجار المثمرة ابتداءً من القرنة شمالاً الى منطقة المعامر في الفاو جنوباً. وقد قدر عدد الأشجار المثمرة التي أتلفها هذا الفيضان بمليون شجرة مثمرة اغلبها أشجار البرتقال وسائر الحمضيات، فضلاً عن اتلاف قسم كبير من فسائل النخيل التي غرست بمختلف المناطق، كما تسبب مياه الفيضان باتلاف الخضروات في هذه المناطق، مما أدى الى اعتماد البصرة في حصولها على الخضروات في هذه المناطق، على الخضروات التي جلبت من الحلة أو بغداد، بواسطة القطار مما أدى ذلك الى سوء الوضع الاقتصادي للسكان[٤٢].

ونتيجة لكثرة الاضرار الزراعية التي سببتها مياه الفيضانات، وغمرها الكثير من الأراضي الزراعية، توالت الطلبات من قبل الفلاحين من أجل تعويضهم عن تلك الاضرار. ففي لواء الكوت، قدم الملاك حسن السالم الى متصرف لواء الكوت، طلباً حول أضرار فيضان ١٩٤٤، وغمره للمزروعات الصيفية والشتوية، نتيجة للكسرة التي حدثت في أراضي الملاك حسين الصالح، لذلك

طالب بالتعويض، وكذلك ادعى مجموعة من الفلاحين عن التلف الذي أصاب مزارعهم، وكتبوا الى وزير الداخلية، حول اجراء التحقيق عن ذلك في أراضيهم في قرية جصان في الكوت. وان الكثير من الناس في هذه القرية لا يملكون العيش من جراء تلف مزارعهم، لذلك طالبوا بالتعويض. وكان جواب الحكومة على هذه الادعاءات والمطالب هي قيامها باجراء الكشف على هذه المزارع، ولكنها نفت حدوث الضرر كما يدعي أصحابها، لذلك لم تقم بتعويض الفلاحين عن تلك الخسائر[٤٣].

ويستنتج من ذلك ان بعض الملاكين والمزارعين، قدموا طلبات غير واقعية، عما أصاب مزارعهم من أضرار نتيجة الفيضان، لذلك فان اللجان التحقيقية لم تأخذ بما جاء في طلباتهم.

وقد توالت أضرار الفيضانات على الأراضي الزراعية، وأدت الى تكبيد الفلاحين خسائر عدة، ففي فيضان ١٩٤٦، أصاب الضرر نباتات مزرعة الزعفرانية في بغداد، إذ تعرضت الى موت المزروعات وبخاصة الليمون[٤٤]، وأشارت مديرية ري بغداد الى تصفية المحاصيل الشتوية والصيفية، لذلك عملت على صيانة السداد، واصلاح الكسرة الواقعة في حدود خرنابات[٤٥]. وكذلك الى التدابير اللازمة تجاه فيضان نهر الفرات سنة ١٩٤٦، والرغبة في المحافظة على المزرعة من الأمطار، لذلك تم تحضير (٣٠٠٠) كيس من الرمل و(٢٠٠) بارية، كما طالبت بتحكيم سدة الترك الواقعة بين بغداد وطريق الفلوجة، الموجودة في أراضي الشيخ محمد باقر سهيل، لكي لا تتدفق المياه الى المزرعة[٤٦].

أما في لواء الكوت، فقد أغرق فيضان ١٩٤٦، العشرات من المزارع وألحق الضرر والخراب فيها، وبات الكثير من الفلاحين وعوائلهم بدون مأوى، إذ غمرت مياه الفيضان مائة الف دونم من أراضي عشائر المقاصيص المجاورة لمشروع الدجيلة، إذ كانت مزروعة بما لا يقل عن أربعين الف دونم من المحاصيل الشتوية، وقدرت الخسائر بنصف مليون دينار تقريبا[٤٧].

كما جرفت مياه الفيضان مشروع أراضي الدجيلة[٤٨] في الكوت، إذ سبب في غمر المزارع واتلافها، فضلاً عن ظهور كسرات عميقة ضمن حدود لوائي الكوت والعمارة، لذا كان رأي لجنة الاعمار بأن المنطقة تحتاج الى سداد قوية وثابتة تبدأ من مكائن بيت عيسى الواقعة في لواء العمارة. وعند مجيء الفيضان عليها أصبحت خربة لم يبقى فيها إلا آثار السداد، إذ قدرت الخسائر بما لا يقل عن ثلاثة أرباع المليون من الدنانير، شملت البيوت ومكائن السقي والأبنية وموت قسم من الحيوانات. أما عشائرها فقد استقرت في الأراضي الواقعة في الضفة اليمنى من نهر دجلة بين الكوت وناحية الشيخ سعد، وحصلت على ضمان يكفل لها المحافظة على محاصيلها الشتوية من الغرق. وبما ان شيوخهم وسراكيلهم ميالون للاستفادة من هيئة المشروع على الطريقة الحديثة المتبعة في المزرعة النموذجية قدر له أن يكون منطقة زراعية حديثة[٤٩].

كذلك عملت لجنة اعمار واستثمار أراضي الدجيلة على سد الكسرات التي حصلت في الجانب الأيمن من نهر دجلة، في لواء الكوت بعد ان اكتسحت مياه الفيضان سداده، وأوقعت به الخسائر الكبيرة. وقامت تلك اللجنة على تحصين السداد، والاشراف الفني على الأعمال الجارية، فضلاً عن ان متصرف لواء الكوت محسن الرفيعي كان على اتصال دائم بمهندسيه في منطقة ري الكوت، وكان رأيه ان عدم القيام بسد الكسرات في السداد وابقائها على حالتها سيؤدي الى غرق مساحات كبيرة في موسم الفيضان المقبل، عدا تاثيره في مشروع الدجيلة، لأنه يحبط المساعي لتشجيع الساكنين، وتخفيف الأضرار التي لحقت بهم في الفيضان السابق[٥٠].

قضى فيضان ١٩٤٦ الذي حصل في البصرة على أعداد كثيرة من فسائل النخيل، وماتت كذلك الكثير من الفواكه وجميع أصناف العنب على ضفاف شط العرب في الجزر والأراضي المرتفعة، والممتدة على الضفة القريبة من شط العرب، من البصرة وحتى السيبة، أما الفواكه المغروسة على هذه الضفة والممتدة من السيبة وحتى الفاو، فمات ما يقارب ٧٥% منها، فضلاً عن ذلك فقد تضررت مكابس التمور، ومزارع الخضروات، فأصبحت هناك صعوبة في توفير وايصال المواد الغذائية للسكان، كما أصبحت المواشي على وشك الهلاك لعدم وجود الأعلاف[٥١].

أما فيضان سنة ١٩٤٨، فقد أصاب أهالي الكوت بالكثير من الأضرار الزراعية وفي أثر ذلك طالب أهالي النعمانية من الحكومة أن تعوضهم عن الأضرار التي أصابت مزارعهم الشتوية من جراء كسرة الشايب في هذه السنة[٥٢].

طغت مياه دجلة في سنة ١٩٥٠، وسببت بحدوث انهيار في ضفة النهر، ونتيجة لاستمرار ارتفاع مياه النهر، جرفت البساتين الواقعة قرب منطقة الكرادة مباشرة، فقد اجتاحت المياه مساحة كبيرة من هذه البساتين وما فيها من بيوت، إذ أصبح سكان المنطقة من دون مأوى[٥٣] وقدرت مساحة الأراضي التي غمرتها المياه بـ٨٠٠ دونم[٥٤].

وفي قضاء ابي صخير التابع للكوت، غمرت مياه الفيضان مساحات من الأراضي المزروعة بالنخيل، وفي وأثر ذلك قرر أعضاء مجلس أبي صخير، تأليف لجنة للكشف عن النخيل التي تقلع لاقامة السداد مكانها، لتقوم بتقدير أثمانها وتعويض المتضررين في ذلك اللواء[٥٥].

وحول أضرار فيضان سنة ١٩٥٣ الزراعية، فقد أشار قسم الارشاد الزراعي في بغداد، بانه تم تشكيل لجنة من أجل تعويض المتضررين عن الأضرار التي أصابت مزارعهم، وقد أشار هذا القسم، بأن لواء الكوت هو من أكثر ألوية العراق تضرراً، نتيجة للكسرات العديدة التي حصلت من

السداد في هذا الفيضان. لذلك طالبوا بتشكيل لجان من أجل تعويضهم، وقد أقرت هذه اللجنة، بأن الألوية التي تضررت هي الموصل وكركوك والحلة وبغداد، اما ألوية الكوت والعمارة، والناصرية فلم ترسل أي معلومات منها، وهكذا تم تشكيل لجنة من أجل دراسة الاضرار التي أصابت الزراع واراضيهم، ودورهم المهدمة، ثم تعيين المساحات المتضررة، ونوع المزروعات ومن ثم تعويضهم عن ذلك[٥٦].

كما قدم سكان الجبةجي الشرقي في لواء بغداد، المتضررين بمياه فيضان نهر دجلة، عريضة يذكرون فيها انهم تعرضوا خلال سنة ١٩٥٣ الى العوز والفقر، نتيجة غمر مياه الفيضان مزارعهم، ومحاصيلهم الشتوية والصيفية، مما أثر في معيشتهم، لذلك طالبوا الحكومة أن تمد لهم يد المساعدة من أجل تخفيف هذه الكارثة عنهم[٥٧].

وهناك العديد من العرائض التي قدمت من قبل الفلاحين، سواء كانت في لواء الكوت أو الألوية الأخرى يطالبون فيها التعويض عن خسائر الفيضان، إلا ان الحكومة لم تعوضهم عن ذلك[٥٨]، ربما لعدم توفر الميزانية الكافية من الأموال لتعويض المتضررين، أو لأن الأضرار كانت غير جسيمة.

كان فيضان عام ١٩٥٤، قد الحق أضرار كثيرة بالمزارعين والملاكين، إذ يعد هذا الفيضان من أكثر الفيضانات ضرراً على الزراعة، وعلى جميع مرافق الحياة، إذ شملت الأضرار أغلبية مدن العراق. ففي لواء بغداد، تضرر جزء كبير من المزارع وغمرت المياه ما وراء السداد الشرقية لمدينة بغداد، واصاب الفيضان ما بين (١٥-٢٠%) من مجموع الأراضي المزروعة[٥٩].

كما جرفت مياه الفيضان الأراضي من مزارع الكاظمية الى ناحية اليوسفية، وأيضاً اكتسحت المياه مزارع مقاطعة السويب في الحلة، بعد نزوح السكان منها، ولكن لم تحدث أضرار في الأرواح[٦٠]. وهناك قوائم بأسماء الفلاحين ومقادير الحنطة والشعير المتضررة في اراضيهم[٦١].

وقد ساهمت مديرية البحوث والارشاد الزراعي في لواء بغداد، بمجموعة من العمال من أجل استخدامهم مع الآخرين في مكافحة الفيضان وحفظ المزارع من الغرق[٦٢].

وفي لواء الكوت، تسبب الفيضان في أضرار كبيرة، لاسيما عندما ارتفع مناسيب نهر دجلة، وبذلك جرفت المياه السدود، وظل السكان يكافحون هذا الفيضان بكل جهودهم، لأن المياه تدفقت ما بين العزيزية والكوت، فغمرت منطقة لا تقل عن ٥٠ كم^{٢} على ضفتي النهر، إذ قضت على معظم المزارع، وفي أثر ذلك ترك الفلاحون أراضيهم وسكنوا في المناطق المرتفعة طالبين

المساعدة[٦٣] وبخاصة المزارعين الذين التي غمرت المياه أراضيهم في ناحية الزبيدية والنعمانية، لذلك انتظروا المساعدة العاجلة من الحكومة لإنقاذهم[٦٤].

وفي اثر هذه الأضرار التي اصابت الزراع، طلب المصرف الزراعي من البنك المركزي، تحويل مبلغ ربع مليون دينار، وذلك لتسليف المزارعين لقاء حاجياتهم[٦٥] كما سلّف مجلس الوزراء المتضررين بناء على مذكرة التي رفعت الى مجلس الوزراء حول شمول المؤسسات الرسمية، وشبه الرسمية بالتسليفات المقررة للمتضررين، وقد تمت الموافقة على ذلك[٦٦].

وفي لواء الديوانية، كانت الأضرار الزراعية كبيرة، فقد تضرر الفلاحون بغرق أراضيهم وتلف محاصيلهم، وفي أثر ذلك طالب هؤلاء المتضررين الحكومة، بتعويضهم عن الأضرار التي أصابتهم، وبخاصة من الكسرات التي حصلت في سداد أراضي عشيرة الاطايب الواقعة في ناحية الرميثة التي كانت تابعة آنذاك الى لواء الديوانية[٦٧].

والجدير بالذكر، ان هناك الكثير من العرائض التي قدمت الى الحكومة في ناحية الرميثة، وعشائرها، ومنها عشيرة الأعاجيب، بعد أن بذلوا أقصى الجهود من أجل السيطرة على مياه فيضان نهر الفرات، وحفظ مزارعهم ومحاصيلهم من الغرق، لذلك طالبوا في هذه العرائض التعويض عن خسائر هؤلاء المزارعين لأراضيهم وتعويضهم عن محاصيلهم التالفة من الحنطة والشعير وغير ذلك من أنواع الحبوب[٦٨].

وهذا بعض ما جاء في كلام طاهر محمد زين العابدين، احد مزارعي وأصحاب المضخات عن حالة الضرر التي أصابت منطقته في فيضان نهر الفرات في سنة ١٩٥٤ وتسبب بغرق محاصيل الحنطة والشعير، وتلف الخضروات التي تقدر بـ(٥٠٠) دونم، وطالب بالكشف عن الأضرار التي أصابت مزارعهم، وتعويضهم بصورة عادلة، من أجل الاستمرار في الأعمال الزراعية، وتسديد السلف والديون التي بذمتهم[٦٩].

وفي أثر هذه الأوضاع قامت الحكومة بمساعدة هؤلاء المتضررين، وذلك باعطائهم سلف سريعة ليتمكنوا من خلالها المحافظة على باقي أراضيهم، فضلاً عن المبالغ التي ستعطى لهم على شكل منحة، لتعوضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، كما عملت الحكومة على تأليف لجان خاصة من أجل تحديد مقدار الأضرار، والكشف على المحاصيل المتضررة من أجل التعويض، وقد تم اقرار الكشف وفق المعلومات التي تم أخذها من المزارعين، وطريقة الارواء، وقوة المضخة ان جدت، ومساحة الأرض العمومية حسب سندات التسوية، فضلاً عن مساحة الأراضي الصالحة

للزراعة، ومساحة الأرض المزروعة، والمساحة التي غمرتها مياه الفيضان، ونوع المحاصيل المتضررة من الأراضي المزروعة والبساتين المغروسة، كما قررت الحكومة الكشف على جميع المناطق، قبل زوال آثار الضرر، ومن ثم ارسال تقارير اللجان المختصة بذلك(٧٠).

وقدم مدير ناحية الشنافية التابعة آنذاك الى لواء الديوانية، تقريراً عن أضرار الفيضان، بعد أن أجري الكشف على هذه الناحية، وذكر بأن الغرض من تقديم العرائض هو طلب التعويض عن الأضرار من الحكومة، وان الأسباب التي ادت الى غرق مزارعهم، هو تسرب المياه من نهر أم الدشيش من ناحية الرميثة اليها دون أن يكون للملاك أو الفلاح أي تقصير في ذلك، ولم يكن بالامكان درء الخطر، وبالنظر لقوة المياه المتدفقة، غمر المزارع كلها بالمياه، فقد اعتمدوا في الكشف على دفاتر الأسقاء الموجودة، وأقوال أصحاب المضخات المجاورين للتأكد. وقد نظموا لكل مضخة من مضخات المستدعي قائمة بأسماء الفلاحين المتضررين ومقدار الضرر الحاصل، ونوع المحاصيل، كما حددت حصة الملاك وهي ١٥%، وان صاحب المضخة يستوفي نصف الحاصل بعد اخراج حصة الملاك، وأن يدفع الفلاح خمس الحصة للسركال ويدفع البذور التي كانت قد استلمها من صاحب المضخة وعليه تقسيم التعويضات فيما بينهم على هذا الأساس على كل من أصحاب العرائض(٧١). ويعني ذلك عدم حصول الفلاح إلا على مبلغ قليل من المال من هذه التعويضات.

وفي لواء الناصرية، تعرضت الزراعة في فيضان ١٩٥٤ لأضرار كثيرة، وقد تقدم الفلاحون المتضررة اراضيهم ومزارعهم بعرائض أيضاً الى الحكومة لكي تعوضهم عما فقدوه، وكانت من هذه العرائض، العريضة التي تقدم بها الشيخ جعفر من أهالي ناحية كرمة بني سعيد في قضاء سوق الشيوخ من قبيلة آل شنان في الناصرية، وذلك كونه خسر خلال هذا الفيضان حوالي ٩٠٠ نخلة وثلاثون مشارة، وفي أثر ذلك طلب من الحكومة أن تجري الكشف على مزرعته، وقد تم الكشف عليها، إلا ان الحكومة قدرت له دينارين فقط وهو مبلغ قليل جداً، فرفض المبلغ، وقدم بعدها عريضتين الى وزارة المالية، ووزارة الداخلية، ولكن لم يتم الكشف. واستمرت مطالبة الملاك من أجل تعويضه ولكن دون جدوى(٧٢) وربما ان الحكومة وجدت ان أضرار مزرعته لم تكن كثيرة لذلك قدرت له هذا المبلغ القليل.

وكان فلاحوا مدينة الناصرية تقدموا بعرائضهم الى رئيس الوزراء العراقي آنذاك محمد فاضل الجمالي، ووزراء مجلس النواب والاعيان، وهم سعيد القزاز وزير الداخلية، وعلي حيدر

سلمان وزير الاقتصاد، وأركان العبادي وزير الشؤون الاجتماعية، وعبد الغني الدلي وزير الزراعة حول الأضرار التي أصابت مزارعهم التي غطتها مياه الفيضان، وطالبوا بتقدير أضرار المزروعات والنخيل، إلا ان الحكومة لم تعوضهم عن ذلك[٧٣] ويتضح من ذلك ان الحكومة لم تستجب أو تهتم للعرائض التي قدمها الفلاحين المتضررين ولم تعوضهم عن ذلك الضرر، ربما لأن الأضرار كانت قليلة.

أما في لواء البصرة، فان فيضان ١٩٥٤، اصاب اراضيها ومزارعها كذلك بأضرار، فقد حدث كسرات في السداد، أتلفت المزارع وأشجار الفاكهة والخضروات، وفسائل النخيل وغيرها، ونتيجة لذلك فقد طلب متصرف اللواء مظفر أحمد الأهمية لهذا الموضوع، عن طريق ايفاد هيئة فنية خاصة، لدراسة هذه المشكلة، لايجاد اجراءات مؤقتة للسدود الى أن تتم المشاريع الكبرى، فضلاً عن تشكيل اللجان المحلية لتقدير الأضرار[٧٤].

وقد أوضح تقرير حول الفيضان وأثره على البصرة، بأن الأضرار تحدث كل سنة ليس من فيضان دجلة والفرات فقط وانما من جراء طغيان نهر الكارون أيضاً، لذلك فقد اقترح المتصرف في تقريره، انشاء سدود ونواظم في صدر نهر أبي الخصيب، وأبو مغيرة وحمدان وغيرها لمنع تسرب المياه اليها، عند ارتفاع شط العرب، وبهذا فقط يمكن درء خطر الفيضان عن البساتين والمزارع والقرى وغيرها[٧٥]. وفعلاً تألفت لجان لتقدير الأضرار التي سببتها مياه الفيضان للأراضي الزراعية، في كل من مركز لواء البصرة وناحية شط العرب والهارثة[٧٦].

فضلاً عن ذلك، فان مياه الفيضان غمرت جميع المزارع والنخيل في كرمة علي والهارثة، ومن الأمثلة على ذلك أم مسجد والزوين، وحمرانان، ومعاوية الكائنة وراء الطريق العام للسيارات، ولم تستطع الجهود التي بذلها الفلاحين من انقاذ أكثر من نصف المحصول والحال نفسه في كل من كرمة علي وما جاورها من القرى[٧٧].

ثالثا. أثر الفيضانات على الحركة التجارية ١٩٢٣-١٩٥٤

أصابت الفيضانات التجار والتجارة بخسائر كبيرة، إذ أتلفت البضائع التجارية التي كانت مكدسة في المخازن القريبة من الانهار. وأدت الفيضانات أحياناً الى طوفان بعض السلع، والبضائع التجارية، مما أثر سلباً في واقع الحياة الاقتصادية في العراق وأثر بدوره على المستوى المعاشي لشرائح السكان، لقلة بعض السلع أو ندرتها ثم ارتفاع أسعارها.

أصاب التجار أثر الفيضانات خسائر كبيرة، تمثلت بتلف بضائعهم، التي قدرت بمبالغ كبيرة في ذلك الزمان. ففي فيضان سنة ١٩٢٦، خسر التجار الكثير نتيجة لغمر مياه الفيضان بضائعهم الواقعة في محطة بغداد الشمالية، إذ أدى ارتفاع المياه الى غمر تلك البضائع، أثر ذلك نقل التجار بضائعهم الى أماكن أمنة، إذ تم نقل حوالي خمسين ألف بالة من البضائع عن طريق العربات، ومعظم هذه البضائع كانت تحتوي على سكر وقهوة واقمشة وسكائر...الخ(٧٨).

وقدرت قيمة البضائع المخزونة في مستودعات السكك الحديدة بمليون ليرة عثمانية(٧٩)، وبلغت قيمة خسائر البضائع التي سببها هذا الفيضان ما يزيد على ٣٠% من قيمة أثمانها، لأن أغلب التجار لم يؤمنوا على هذه البضائع من الغرق، فقد قيل ان ثلاثة من التجار فقط أمنوا على بضائعهم، ولذا قدرت أثمان البضائع التجارية التي غرقت في مستودعات السكك الحديدية من عربات البضائع بمليون ليرة عثمانية (٨٠).

الجدير بالذكر، ان ما يقارب ألف عامل كانوا يعملون على سد الثغرات، وينقلون أكياس الى ضفة النهر، وكانت المراكب الشراعية هي التي تنقل هذه الأكياس، لعدم توفر وسائل نقل بالسيارات وغير ذلك، في سبيل دفع الضرر والتقليل من خسائره، إلا ان البضائع قد تلفت جميعها، وبخاصة البضائع الموجودة في مخازن السكك الحديدية في محطة بغداد الشمالية، وقالت إحدى شركات التأمين عن ذلك (السياسة العادية لا تدفع قضاء الرب)(٨١).

بذل التجار جهود واسعة من أجل تخليص بضائعهم وأموالهم من خطر الفيضان، لذلك كانوا ينقلونها الى أماكن آمنة، وفي أثر ذلك قل النشاط الاقتصادي للبيع والشراء لانشغال التجار بنقل البضائع التجارية والحفاظ عليها من التلف(٨٢).

والملاحظ ان التجار كانوا في حيرة على بضائعهم التجارية عند حلول موسم الفيضان، للخسائر الكثيرة التي تسببها مياه الفيضان لهم، لذلك عمد بعضهم الى نقل البضائع من رصيف المكوس (الكمارك) وايداعها في مخازن بعيدة عن خطر الفيضان، وخاصة في فيضان سنة ١٩٣٧، بالرغم من اجراء بعض التحكيمات القوية التي ادت الى التقليل من الخوف من خطر الفيضان، اعتمد القسم الآخر من التجار التأمين على بضائعهم، خوفاً من الفيضان والحاق الضرر بهم(٨٣).

وفي سنة ١٩٥٠ قبل الفيضان، نبهت مديرية السكك الحديدية العامة التجار على ضرورة نقل البضائع المخزونة في مستودعات الترانزيت وهي مستودعات لبضائع مؤقتة النقل.

ومستودعات البضائع، ومخازن الاستيداع في شمال بغداد، وأن يبادروا الى تسليمها فوراً، لأنها لم تتمكن في ذلك الموسم، من أن تتخذ التدابير الاحتياطية التي كانت تستخدمها في المواسم السابقة، وأشارت الى انها ليست المسئولة فيما إذا أصابت البضائع أضرار أو خسائر[٨٤].

أثر فيضان سنة ١٩٥٤ على سوق التجارة المحلية، وأشارت الأوساط التجارية، بان ذلك الفيضان كان له أثراً كبيراً في حركة سوق البيع بالمفرد، إذ أصابها الجمود، وكان التجار يتفقدون هذه الوضعية الى أن تنتهي مدة الفيضان، وفي هذه الحالة غالباً ما كانت هذه الأوساط التجارية توقف نشاطاتها الى أن ترتفع أسعار بعض المزروعات، لتوقع اقبال الناس على شرائها بعد مدة حتى مرور ذلك الركود. فضلاً عن توقف حركة شحن البضائع المستوردة الى العاصمة، كما أوضحت الدوائر التجارية شبه الرسمية ان سوق أسهم الشركات استمرت على نشاطها الذي كانت عليه من قبل[٨٥].

ويصح القول، ان فيضان سنة ١٩٥٤ كان يمثل كارثة بكل المعاني على اقتصاد البلاد، لذا مرت الاسواق المحلية بمراحل مختلفة من الكساد، لمختلف اقتصاديات السوق كما أضعفت هذه الكارثة القدرة الشرائية، وتحدد الشراء على معظم أفراد الطبقتين الوسطى والفقيرة، وعادة ما كانت تلك الحالة تسفر عن مثل تلك التداعيات[٨٦].

والجدير بالذكر، ان أسعار الحبوب والمواد الغذائية، أصابها الكساد كذلك لعدم وجود قدرة شرائية للناس في تلك السنين كالشعير الذي هبط، وبلغ ثمنه نصف دينار لكل طن، ثم أصبحت أسعاره ١٢ دينار للنوع الأبيض، و١٢ ونصف دينار للنوع الأسود (الرديء)، و١٤ دينار للنوع المنقح المطروح في مخازن البصرة على الرغم من ان أكثر الضرر وقع على هذا المحصول إلا انه لم يرتفع سعره بالرغم من العبء الذي وقع على الحكومة. اما الرز والدهن، فلم يحصل أي تغيير في أسعارها[٨٧]. ربما بسبب وجود كميات كبيرة منه لذلك فلم تتغير أسعاره.

أما في سوق المنتجات المعدة للتصدير، منها التمور وتحديداً نوع (الزهدي) فانه لم يحدد سعر معين له، لقلة التعامل به وارتباك السوق بسبب الفيضان. بينما ارتفع سوق القطن بمعدل دينار واحد، لكل بالة ٤٠٠ ليرة أي ما يعادل ٤٨،٨ دينار إذ وصل سعره الشمالي الفاخر منه ٤٤ دينار، وكان سبب ارتفاع هذه الأسعار لقلة المعروض في السوق. وان الكساد الذي أصاب الأسواق المحلية من الآثار الأولية للفيضان، قلل من وجود المتسوقين خاصة في سوق المنسوجات على اختلاف أنواعها، فقد بدت كاسدة بصورة عامة، وأخذت بعض الأصناف بالهبوط. كما كسدت

المنتجات الحيوانية. أما أسواق المواد الانشائية فقد بدت كاسدة أيضاً، إذ وقفت حركة البناء بسبب الفيضان. وقد أخذت بعض أسعار أنواع الحديد (الشيلمان) نحو الهبوط بنسب جزئية، وكذلك أخذت أسعار الطابوق بالارتفاع الكبير بسبب غرق معامل الطابوق وراء السداد الشرقية في بغداد، وفي المدن الأخرى[٨٨].

أما سوق أسهم الشركات، فقد استمرت على نشاطها، ولكن الأسعار بقيت على ما كانت عليه عدا ارتفاع أسهم شركة طحن الحبوب العراقية المحدودة[٨٩].

ونظراً لقلة المعروض من السكر في الأسواق المحلية، فقد ارتفعت أسعاره بمعدل دينار واحد لكل طن، إذ وصل سعر الانكليزي المستورد ذي الغلافين (٦٧/٧٥) دينار. أما الشاي فقد كان نشاطه في السوق الداخلية كاسداً، ولكن دون أن يؤثر ذلك في مستوى الأسعار كما زادت أسعار القهوة بشكل كبير جداً لم يسبق أن وصلت اليه في تلك السنة. أما الكبريت (الشخاط أبو النجمة) فقد هبطت أسعاره بمقدار ربع دينار لكل صندوق إذ وصل سعره (٥٣/٧٥٠) دينار[٩٠] وان السلعة الأخيرة لا يعد ربع دينار هبوطاً ملموساً في سعرها.

أما المواد العطارية الأخرى مثل الصابون، والتوابل، فلم تتغير أسعارها لاستمرار الطلب عليها[٩١].

أثرت الفيضانات بصورة عامة على سكنة مناطق الأهوار والقرى والأرياف القريبة من الاهوار. ففي مناطق الأهوار كان السكان يعتمدون في الحصول على رزقهم من مصدرين الأول صناعة البواري (حصران القصب) التي يتطلب اعدادها جهداً كبيراً، والثاني صيد الأسماك. وعندما تجتاح الفيضانات هذه المناطق تؤثر بشكل مباشر على استحصال سكانها أرزاقهم. تؤثر على صناعة البواري، التي تزداد صعوبة، وإذا كانت تلك الصناعة شاقة في حالتها الاعتيادية، تصبح أكثر شقاء ومعاناة مع الفيضانات، فارتفاع منسوب المياه في الأهوار يعيق الى حد كبير جمع القصب (المادة الخام التي تصنع منها البواري) لتتناقص كمية القصب التي يحصل عليها الشخص الواحد يومياً وبشكل ملحوظ، حتى تصل الى النصف في الايام التي تبلغ الفيضانات أوجها[٩٢].

أما المشكلة الأكثر التي كانت تقف عائقاً وتؤدي هي الأخرى الى انخفاض انتاجية العائلة من البواري، فتشمل في تعذر أو صعوبة القيام بعملية تنعيم القصب (الدق) التي تحتاج الى قطعة أرض يابسة مرتفعة، عادة ما يبلغ متوسط مساحتها (٦م^{٢}). ومن المؤكد ان سكان المنطقة لم يقفوا مكتوفي الأيدي أثناء ارتفاع منسوب المياه الذي يبدأ بشكل تدريجي يهدد هذه القطعة، فتبدأ هنا

عملية التسابق مع الفيضان، بنقل كميات من الطين التي عادة ما تجلب من أراضي مغطاة بالمياه بارتفاع يتراوح ما بين (١-٣)م، لغرض رفع مستوى هذه القطعة أعلى من مستوى الماء. وإذا حصل وغطت المياه هذه القطعة الصغيرة من الأراضي فستفقد العائلة أحد وسائل صناعة البواري، وربما تستعين بأخرى من الجيران أو الاقرباء. ولا يخفى ان عملية ادامة هذه القطعة تستدعي وقتاً وجهداً كبيراً، كان من الممكن استغلاله في جلب أكبر كمية من القصب. أما فيما يتعلق بصيد الأسماك، فالمعروف ان أوقات الفيضانات تقل فيها الأسماك في الأهوار بشكل ملحوظ، علاوة على صعوبة صيد القليل منها، لأسباب تتعلق بالرؤيا والعراقيل التي تحول دون نصب الشباك الخاصة بالصيد(٩٣).

كما أثر فيضان عام ١٩٥٤ في القرى والأرياف المحاذية للأهوار، فينطبق عليها ما ينطبق على سكان الأهوار، إذ ان أعداد كبيرة من العوائل التي تعيش في هذه المناطق، تعتمد أيضاً على صناعة البواري وصيد السمك، ولكن المشكلة الأساسية التي تسبب بها الفيضان في هذه الأماكن هو فقدان أعداد كبيرة من أشجار النخيل المزروعة حديثاً وتلك التي لازالت بارتفاعات غير عالية، فعندما تصل المياه الى قلب النخلة فمن المؤكد انها ستذبل وتموت.

وفي كلا المنطقتين لم تقم الحكومة بأي اجراء يذكر لمساعدة المتضررين من الفيضانات عدم استخدام الحكومة للجيش مثلاً في محاولة منع تدفق المياه بعد انهيار السد الذي يحول دون فيضان ناجية المدينة آنذاك (القضاء حالياً) عدا ذلك لا يوجد ما يستحق الذكر(٩٤).

وقام مسؤولي الحكومة العراقية في بغداد، بتفقد الأوضاع في المناطق التي تعرضت الى الفيضان، ومنها على سبيل المثال قيام رئيس غرفة زراعة بغداد بزيارة الى الأسواق المحلية، لمعرفة مدى تأثرها بأضرار الفيضان، وقد وجد بأن أسعار المواد الغذائية مرتفعة، مثل السمسم، والماش، والدخن، والذرة الصفراء والبيضاء، واللوبيا الحمراء وفي أثر ذلك وجه كتاب الى رئاسة الوزراء يطلب فيه حماية المزارعين، وبخاصة المتضررين من فقدان تلك المواد الغذائية وتوزيعها عليهم، لاعادة زراعة أراضيهم، بعد أن جرفتها مياه الفيضان، على الرغم من ان القسم الأكبر من هذه البذور الصيفية غير موجودة في بغداد، فقد ظلت الغرفة تعمل على اتخاذ التدابير اللازمة واستيرادها من الخارج، وبخاصة من ايران لنقصها في البلد، واتخاذ ما يلزم لمنع تصدير الماش الى خارج العراق، وذلك لوجود كمية قليلة منها تقدر بألفين وخمسمائة طن في مخازن البصرة، تعود لعدد من التجار(٩٥).

كما وجه رئيس غرفة التجارة في بغداد، محمد جعفر الشبيبي، نداء الى كافة التجار، ولفت انتباههم الى ما تركه فيضان عام ١٩٥٤ من تشريد المواطنين، وافتقادهم السكن، إذ طالبهم بمساعدة المحتاجين واغاثتهم، وطلب من التجار أن يرسلوا تبرعاتهم الى غرفة تجارة بغداد، أو جمعية الهلال الأحمر العراقية[٩٦].

والجدير بالذكر، ان بعض المهتمين من الاقتصاديين والكتاب، طالبوا بتنشيط حركة التجارة التي ركدت من جراء ضعف القوة الشرائية عن طريق توسيع تسهيلات المصرفية وتيسير القروض التجارية، ورهن البضائع لمنع حدوث أزمة مالية كبيرة. وتعويض المتضررين وكل ذلك يساعد على تعزيز القوة الشرائية لدى طبقة مهمة من الأهالي، وتشغيل الأيدي العاطلة، وبذلك تعود الحركة الاقتصادية الى حالتها الطبيعية لرفع المستوى الاقتصادي للبلاد، وانجاز المشاريع الكبرى باسرع وقت لأنها تخزن المياه والاستفادة منها في احياء الاراضي الميتة، وتوسيع الزراعة، فضلاً عن ذلك فان هذه المشاريع تساعد على حماية البلاد من أخطار الفيضانات. وأيضاً طالبوا بوضع خطة شاملة من أجل اسكان العمال وأصحاب الصرائف بالاتفاق مع احدى الشركات العالمية على بناء الآلاف من البيوت في مختلف الجهات[٩٧]. ومن الأعمال الأخرى المطلوبة هو حل مشكلة نزوح أبناء الريف الى المدن، وتوزيع الأراضي الزراعية بنطاق كبير للفلاحين، وتشجيع الملكية الصغيرة ورفع مستوى القرى والأرياف لتهيئة حياة انسانية[٩٨].

وهذه المطالب من قبل الكتّاب والاقتصاديين لم تكن إلا مجرد تمنيات لم تتحقق في ذلك الزمن.

ولقد جاء في المذكرة الايضاحية المرفقة بالميزانية العامة التي أحيلت الى المجلس النيابي، بتخمينات عن المبالغ المالية المتوقعة لسنة ١٩٥٣ و١٩٥٤ إذ توقعت هبوط نسبة الضرائب على المحاصيل الزراعية بسبب كارثة الفيضان التي حلت ببعض المناطق الزراعية[٩٩].

والقت محنة الفيضان بضلالها، حتى في خارج العراق، فقد كتب مراسل وكالة فنس الأميركية الصحفية (Venus American Agency) عن كارثة الفيضان التي حلت بالعراق إذ أشارت هذه الوكالة، بأن العراق واجه أزمة اقتصادية بعد فيضان نهر دجلة سنة ١٩٥٤، لأن مياه الفيضان أغرقت مساحات واسعة من الأراضي التي تزيد مساحاتها عن (٣٢،٠٠٠) كم٢ فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالمشاريع التي هيأت السيطرة على الفيضانات، وكان مجلس الاعمار يقوم بتمويل هذه المشاريع وغيرها من عوائد النفط. وكانت الأضرار التي لحقت بتلك المشاريع وغيرها، سبباً في تأخير تحسن الأوضاع الاقتصادية لمدة عامين بعد الفيضان[١٠٠].

ولابد من القول، ان مياه الفيضان غمرت الكثير من الأراضي الزراعية، وخاصة التي تنتج الحبوب، علماً بأن القمح يأتي في المرتبة الثانية بعد النفط في قائمة الصادرات وعليه فان الأضرار التي لحقت به تستلزم من المسؤولين أن يستعدوا لاستيراد القمح في الموسم المقبل، لسد حاجة المستهلك منه. ولما كانت الحكومة هي المسؤولة عن الأضرار التي لحقت بالمحاصيل الزراعية عندما كسرت السداد، خاصة في شمال بغداد لانقاذ بغداد من الغرق. فهذا يعني انه لابد من اضافة مبالغ كبيرة الى ميزانية وزارة الزراعة، لتلافي الأضرار التي لحقت بالزراعة(١٠١).

كما أوضح المراسل، ان بامكان الحكومة أن تتلافى هذه الخسائر عن طريق سحب المبالغ العائدة لميزانية مجلس الاعمار، وبما ان قانون مجلس الاعمار قد نص على ان عوائد النفط تنفق على المشاريع الاقتصادية، ولذا تعد أموال المجلس مصانة، ولا يمكن أن يمسها أحد. ومع ذلك، فقد أشارت الوكالة الصحفية، بأن الحكومة غير قادرة على تلافي الانهيار الاقتصادي، الذي سيحل بالعراق مالم تستخدم المبالغ المخصصة لمجلس الاعمار من عوائد النفط، حتى ولو كان ذلك سبب تأخر تنفيذ بعض مشاريع مجلس الاعمار(١٠٢).

وأشار مراسل الصحيفة، بان هناك حقيقة واحدة، نستخلصها من كارثة الفيضان، وهي ضرورة الاسراع في قيام مشاريع للسيطرة على مياه الفيضان، حتى لا تتكرر هذه الكارثة في السنوات القادمة، وحتى لو استطاعت عوائد النفط أن تعيد الحالة في العراق الى ما كانت عليه قبل وقوع الفيضان، فلا ينكر بأن المشاريع التي بدأ بتنفيذها، قد اكتسحتها مياه الفيضان، وعليه يجب اعادة العمل بها والذي شرع فيه قبل ثلاث سنوات وحتى المشاريع الأخرى التي تقع خارج منطقة الفيضان، فقد توقف العمل فيها وكذلك تلفت المواد الأولية، لأن الطرق المؤدية اليهما أصابها أيضاً الضرر الكبير. إلا ان هذه المقترحات لم يهتم بها أحد(١٠٣).

ويصح القول، ان مياه الفيضان قد أثرت على التجارة أثراً كبيراً إذ تراجعت حركة الأسواق التجارية وانقطع الطريق بين العاصمة وباقي المدن، فضلاً عن تاثر المعامل والمصانع الوطنية وذلك بتكديس انتاجها بسبب انقطاع الطرق وقلة التصريفات(١٠٤).

وعلى العموم فان جميع مرافق البلاد، قد تاثرت بسبب كارثة الفيضان، وهذا مما أدى الى عواقب كثيرة، وجعل وضع البلاد الاقتصادي والمعاشي مضطرباً، لذا طالب بعض الكتّاب تعاون جهود الحكومة والشعب معاً لانقاذ البلاد من هذا الوضع، لأن جميع مرافق البلاد الاقتصادية مرتبطة بعضها بالبعض الآخر، فإذا تأثر مرفق واحد تأثر الباقي، وان هذه المرافق جميعها تعتمد بالدرجة الأولى على الانتاج الزراعي الذي يعد العامل الأول والمحرك لكافة النشاطات والفعاليات.

وعلى أثر ذلك فقد أشار بعض التجار الى ضرورة التعاون فيما بينهم لتلافي هذا الضرر. فعلى سبيل المثال أشار التاجر السيد محمد كاظم مكية حول أثر الفيضان على البلاد بقوله (وقعت كارثة الفيضان على الشعب العراقي، فمن واجب هذا الشعب أن يتحملها وأن يتلافى ضررها قدر الأمكان، ولم يكن العراق هو الشعب الوحيد الذي تعرض لهذه الكارثة فقد تعرضت دولاً اخرى له، فعلى سبيل المثال الفيضان الذي اكتسح هولندا وترك جزء كبير من الضرر على الأراضي الزراعية والمدن، والحيوانات، فضلاً عن موت أعداد كبيرة من النفوس، إلا ان هذه البلاد تجاوزت المحنة بالتعاون مع الحكومة والشعب فأنعشت البلاد اقتصادياً)[١٠٥].

كما طالبت بعض الصحف العراقية، بإصلاحات واجراءات شاملة، لتلافي أضرار الفيضان على البلاد، ومنع تأثيرها على التجارة. منها أن تقوم الحكومة بتخفيف أضرار الفيضان، كتعويض المزارعين الذين غمرت مياه الفيضان أراضيهم، وتقديم المساعدات لهم، واصلاح اراضيهم بمبلغ من الأموال دون فوائد، أو بفوائد قليلة ولمدة طويلة. وأن تعمل الحكومة على فتح الطرق بين العاصمة وبعض المدن التي انقطعت فيها المواصلات، وبالتالي عدم القدرة على نقل التجارة الى مناطق أخرى، واستئناف سير القطار بين بغداد والبصرة، ومن المطالب الأخرى أن يساعد أصحاب معامل الطابوق على اصلاح معاملهم لكي يعملوا في الانتاج لتشغيل الأيدي العاملة، أيضاً على البنوك أن تخفض الفائدة على التجار لأن أكثر البضائع التي استوردت لهذا الموسم بقيت مكدسة في البصرة، علاوة على الجمود والشلل الذي أصاب الأسواق وأوقف حركتها. كذلك استعداد وزارة الصحة لما تتوقعه من حدوث أمراض من جراء الفيضان، وتهيئة الأدوية والمواد اللازمة لهذا الغرض. هذه هي الأمور التي يجب على الحكومة أن تعالجها بأسرع وقت لتجنب حوادث الفيضانات والأزمات الاقتصادية التي تحدث من جراءها[١٠٦].

وعلى الرغم من المقترحات التي قدمها مراسل وكالة فنس أو التاجر السيد محمد كاظم مكية، إلا انها تجد اذناً صاغية من قبل الجهات الرسمية والمؤسسات في الدولة العراقية آنذاك.

الخاتمة

أثرت فيضانات دجلة والفرات تأثيراً كبيراً على الزراعة والتجارة، ففي الزراعة، أتلفت الفيضانات المحاصيل الزراعية والحبوب فضلاً عن أضرار فسائل النخيل والأراضي الزراعية، مما أدى ذلك الى خسارة كبيرة للفلاحين، إذ هاجر بعضهم من مناطقهم الى أماكن آمنة.

وفي أثر هذه الأضرار التي أصابت الفلاحين والمزارعين، قدم الكثير منهم عرائض الى الحكومة تبين مدى الضرر الذي أصاب مزارعهم وطالبت بتعويضهم عن ذلك. فضلاً عن ذلك قامت الحكومة باعطاء سلف للمتضررين تعوضهم عن تلك الأضرار التي أصابت مزارعهم واراضيهم.

أما التجارة، فقد أثرت عليها مياه الفيضانات، إذ أتلفت البضائع التجارية التي كانت مكدسة بالمخازن مما أثر ذلك سلباً في واقع الحياة الاقتصادية في العراق وأثر بدوره على المستوى المعاشي للسكان، كما أثرت الفيضانات في حركة سوق البيع بالمفرد، إذ أصابها الجمود، ومرت الأسواق بمراحل مختلفة من الكساد بمختلف اقتصاديات السوق، إذ أضعفت القدرة الشرائية لدى الطبقات الوسطى والفقيرة. وقد طالب في أثر ذلك بعض الاقتصاديين الى تنشيط حركة التجارة التي ركدت من جراء ضعف القوة الشرائية، وتعويض المتضررين، وحفظ البلاد من الغرق من خلال انجاز المشاريع الكبرى كمشروع الحبانية والثرثار.

كما طالبت بعض الصحف، بإصلاحات وإجراءات شاملة لتلافي أضرار الفيضانات ومنع تأثيرها على التجارة. غير ان هذه الاصلاحات تم انجاز قسم منها كانشاء مشروع الحبانية والثرثار.

الهوامش:

(١)- مدحت فضيل فتح الله، صمود سكان وادي الرافدين أمام كوارث الفيضانات منذ القرن التاسع الهجري حتى نهاية حكم المماليك، بحوث الندوة القطرية الخامسة لتاريخ العلوم عند العرب، ج١، بغداد، ١٩٨٩، ص٢١٦.

(٢)- المصدر نفسه.

(٣)- وميض سرحان ذياب، موجات الأوبئة والقحط والكوارث الطبيعية والفيضان ١٨٣٠-١٩١٤، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٠، ص٤٨.

(٤)- احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، ج٢، بغداد، ١٩٦٥، ص٣٦٥.

(٥)- محمود شوقي الحمداني، لمحات من تطور الري في العراق قديماً وحديثاً، بغداد، ١٩٤٥، ص٥٦.

(٦)- تحقيق أجراه المؤرخ فيصل ابن العقيد فهمي سعيد، احد ضباط ثورة مايس ١٩٤١، بعنوان هكذا ارتعدت دجلة فأغرقت بغداد.

http://kishew.com/vb/showthowread.phppt=15110

(٧)- بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجناب، ترجمة سعاد هادي العمري، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٠٥.

(٨)- جيمس ريموند ولستيد، رحلتي الى بغداد في عهد الوالي داود باشا، ترجمة سليم طه التكريتي، ١٨٤٠، ص١١٠.

(٩)- المصدر نفسه، ص٣٣.

(١٠)- بغداد في القرن التاسع عشر، المصدر السابق، ص١٠٧.

(١١)- وميض سرحان، المصدر السابق، ص٩٥.

(١٢)- المصدر نفسه.

(١٣)- وليم بيري فوك، أحوال بغداد في القرن التاسع عشر، ترجمة عبود الشالجي، مجلة سومر، ج١ و٢، مجلد ١٦، بغداد، ١٩٦٠، ص١٤و ١٥.

(١٤)- سوسة، المصدر السابق، ص٤٠٤.

(١٥)- الشعب، جريدة، العدد ٢٨٨٧، ٧ نيسان، ١٩٥٤.

(١٦)-سوسة، المصدر السابق، ص٤٠٦.

(١٧)- زينب النعيمي، جريدة الجريدة، الفيضانات في العهد الملكي، اسم الصفحة وثائق .http://www.aljaredah.com

(١٨)- سوسة، المصدر السابق، ص٤٠٦.

(١٩)- المصدر نفسه، ص٤٠٤.

(٢٠)- مجلة، المهندسين، العدد الثالث، السنة الثانية، ١٢ أبريل، ١٩٤٦، ص٣١.

(٢١)- الوقائع العراقية، العدد ٦٨، ١١ حزيران، ١٩٢٣.

(٢٢)- الاستقلال، (جريدة)، العدد ١٣٨، ٢٨ مايس، ١٩٢٣.

(٢٣)- زينب النعيمي، جريدة الجريدة، المصدر السابق.

(٢٤)- سوسة، مجلة الزراعة العراقية، ج٣، بغداد، ١٩٥٣، ص١٦٧؛ الزمان، (جريدة)، العدد ٤٧٢١، ٢٧ نيسان، ١٩٤٦؛ سوسة، فيضانات بغداد، المصدر السابق، ص٤٠٦.

(٢٥)- دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة الداخلية، التصنيف، ٣٢٠٥٠/٥٦٥، وثيقة ١٩، سنة ١٩٢٦، ص٢١.

(٢٦)- الحكومة العراقية، مجموعة الأنظمة والقوانين الصادرة خلال سنة ١٩٢٩، بغداد، ص١٥٣؛ الوقائع العراقية، العدد ٧٦٦، ٢٠ حزيران، ١٩٢٩؛ د. ك. و. ملفات ديوان مراقب حسابات، التصنيف ٣٢١٥/٧٩٠، وثيقة ١، سنة ١٩٢٩، ص١، في د. ك. و.

(٢٧)- د. ك. و.، تصنيف ٣٢١٥/٧٩٠، المصدر السابق، وثيقة ١، سنة ١٩٢٩، ص٣.

(٢٨)- المصدر نفسه، وثيقة ٤، ١٩٢٩، ص١٤.

(٢٩)- المصدر نفسه، وثيقة ٥، ١٩٢٩، ص١٥.

(٣٠)- البلاد، (جريدة)، العدد ٤٨٧، ٢٤ شباط، ١٩٣٥.

(٣١)- العراق، جريدة، العدد ١٣٥٤، ٢٦ نيسان، ١٩٣٥.

(٣٢)- العالم العربي، جريدة، العدد ٣٨٦٦، ١ نيسان، ١٩٣٧.

(٣٣)- البلاد، العدد ١١٠٣، ٢٧ شباط، ١٩٣٨؛ البلاد، العدد ١١٠٤، ٢٨ شباط، ١٩٣٨.

(٣٤)- المصدر نفسه.

(٣٥)- المصدر نفسه، العدد ١٠٧٤، ٢٠ كانون الثاني، ١٩٣٨.

(٣٦)- الزمان، العدد ٨٠٢، ١٠ أيار، ١٩٤٠.

(٣٧)- الزمان، العدد ٨١٥، ٢٥ أيار، ١٩٤٠.

(٣٨)- الزمان، العدد ١٠٤١، ٢١ شباط؛ العدد ١٠٤٤، ٢٤ شباط، ١٩٤١.

(٣٩)- د. ك. و. مقررات مجلس الوزراء، تصنيف ٣١١/٣٢٥١، وثيقة ٦٠، ١٩٤١، ص١٠٣؛ د. ك. و. وزارة الزراعة في أبو غريب، تصنيف ٨٨١/ ٣٢٠٧٢٠٣، وثيقة ١٣٥، ١٩٤١، ص١٥٤-١٥٧.

(٤٠)- د. ك. و. مقررات مجلس الوزراء، تصنيف ٣١١/٥٢٥٤، وثيقة ٣٩، ١٩٤١، ص٤٧.

(٤١)- د. ك. و. ملفات وزارة الداخلية، التصنيف ٣٢٠٥١١٢/٥٦٠٧، وثيقة ٤و٥، ١٩٤٢، ص٤و٥.

(٤٢)- الثغر، (جريدة)، العدد ٢٤٨١، ١٤ تموز، ١٩٤٣.

(٤٣)- د. ك. و.، تصنيف ٣٢٠١٩١٢/٥٦٠٧، المصدر السابق، ١٩٤٤.

(٤٤)- عبد الجبار البكر، مدير قسم البستنة، مجلة الزراعة العراقية، م٣، ج٤، ١٩٤٨، ص١٣٣-١٤٣.

(٤٥)- خرنابات: وهي قرية تقع قرب مدينة بعقوبة في ديالى وسط العراق، وقد اختلف في أصل تسميتها، والغالب ان أصلها كردي يعني خورما ابات، بمعنى (الأشجار العامرة بأرض التمر)، وتشتهر بكثرة بساتينها وأشجارها المثمرة ومحاطة بنهران ديالى وخريسان.

www.marfi.org/index.php.

(٤٦)- د. ك. و.، وزارة الزراعة أبو غريب، المصدر السابق، وثيقة ١١، ١٩٤٦، ص٢١٥.

(٤٧)- الزمان، العدد ٢٥٧٨، ٢٠ آذار؛ العدد ٢٦٣٧، ١ حزيران، ١٩٤٦.

(٤٨)- مشروع الدجيلة: وهو من المشاريع الحيوية التي قامت بها دائرة الري في سنة ١٩٣٧، كان الهدف منه العمل على احياء الاراضي المثمرة زراعياً وتوزيعها على الفلاحين. للتفاصيل ينظر: المعموري، تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣-١٩٥٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت الى كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٥٠.

(٤٩)- الزمان، العدد ٢٦٥٠، ١٦ حزيران، ١٩٤٦.

(٥٠)- الزمان، العدد ٢٧٧٨، ٣٠ تشرين الثاني، ١٩٤٦.

(٥١)- المصدر نفسه، العدد ٢٦٥٧، ٢٤ حزيران، ١٩٤٦؛ عبد الجبار البكر، مجلة الزراعة العراقية، المصدر السابق، ص١٣٣-١٤٣.

(٥٢)- د. ك. و. ملفات وزارة الداخلية، تصنيف ٥٦٢٥/ ٣٢٠٥٩٠٧، وثيقة ٢، ١٩٤٨، ص٢.

(٥٣)- صدى الأخبار، (جريدة)، العدد ٦، ٢٦ آذار، ١٩٥٤.

(٥٤)- د. ك. و.، وزارة الزراعة والديوان، متصرفية لواء الديوانية، التصنيف ٦٢٧٢، ٣٢٠٥٩٧، وثيقة ١٣، و١٥، ١٩٥٢، ص١٦ و١٩.

(٥٥)- د. ك. و.، وزارة الزراعة والديوان، التصنيف ٣٢٥٧١١٢/٧٩، وثيقة ٣، ١٩٥٣، ص٣.

(٥٦)- المصدر نفسه، وثائق ٤ و٥ و٦، ١٩٥٣، ص٤ و٥ و٦.

(٥٧)- الزمان، العدد ٤٦٨٦، ١٥ آذار، ١٩٥٣.

(٥٨)- د. ك. و.، ملفات وزارة الداخلية، تصنيف ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٧٤، وثيقة ٧٨، ١٩٥٣، ص٨٢؛ د. ك. و.، مديرية لواء الديوانية تنظيم الري، تصنيف ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٩٢ وثيقة ٧٨، ص٨٢.

(٥٩)- آزاد شريف جلال، فيضانات دجلة الاستثنائية، رسالة ماجستير قدمت الى جامعة المستنصرية، ص١٥٥؛ أحمد قوزي، المثير من أحداغ العراق، ص١٨٩.

(٦٠)- د. و. ك.، وزارة مزرعة أبي غريب، المصدر السابق.

(٦١)- للتفاصيل ينظر: ملفات وزارة الداخلية التصنيف ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٧٤، وثيقة ٧٨، ١٩٥٤، ص٨٥؛ مديرية لواء الديوانية تنظيم الري تصنيف ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٩٢،وثيقة ٣٠، ١٩٥٤، ص٣١.

(٦٢)- د. ك. و.، ملفات وزارة الداخلية، تصنيف ٦١٧٤، المصدر السابق، وثيقة ٧٨، ١٩٥٣، ص٨٢.

(٦٣)- صدى الأخبار، العدد ٦، ٢٥ آذار، ١٩٥٤.

(٦٤)- الشعب، العدد ٢٨٨٢، ٣١ آذار، ١٩٥٣.

(٦٥)- صدى الأخبار، العدد ٤١، ٦ آيار، ١٩٥٤.

(٦٦)- الزمان، العدد ٥١٢٢، ٢٩ آب، ١٩٥٤.

(٦٧)- ملفات وزارة الداخلية، تصنيف ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٧٤، وثيقة ٣، ١٩٥٤، ص٣.

(٦٨)-المصدر نفسه، وثيقة ٦٥، ١٩٥٤، ص٦٦.

(٦٩)- المصدر نفسه.

(٧٠)- د. ك. و.، تصنيف ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٧٤، المصدر السابق، وثيقة ٣٨، ١٩٥٤، ص٣٩.

(٧١)-المصدر نفسه.

(٧٢)- الوقاية من الفيضانات، في لواء المنتفك، التصنيف ٣٢٠٥٠/٩٢٢٥، وثائق (٣، ٤، ١٠، ١٢)، ١٩٥٧، ص٣، ٤، ١٠، ١٢.

(٧٣)- الحسني، التاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ط٥، بغداد، ١٩٧٨، ص٣٤.

(٧٤)- د. ك. و.، الوقاية من الفيضانات في لواء المنتفك، المصدر السابق، وثيقة ٤، ١٩٥٧، ص٥٥.

(٧٥)- المصدر نفسه، وثيقة ١٥٢، ١٩٥٤، ص١٦٥.

(٧٦)- د. ك. و.، تصنيف ٣٢٠٥٠/٩٤٤٧، المصدر السابق، وثيقة ١٥، ١٩٥٤، ص١٧٢.

(٧٧)- الثغر، العدد ٥٧٥٣، ١١ تموز، ١٩٥٤.

(٧٨)- العالم العربي، العدد ٦٣٣، ١٣ نيسان، ١٩٢٦.

(٧٩)- المصدر نفسه، العدد ٦٣٤، ١٤ نيسان، ١٩٢٦؛ الموصل، جريدة، العدد ١١٥٠، ١٨ نيسان، ١٩٢٦.

(٨٠)- العالم العربي، العدد ٤٨٥، ١٦ نيسان، ١٩٢٦.

(٨١)- المصدر نفسه، العدد ٦٣٦، ١٧ نيسان، ١٩٢٦.

(٨٢)- البلاد، العدد ٤٨٥، ٢١ شباط، ١٩٣٧.

(٨٣)- العالم العربي، العدد ٣٨٦٦، ١٥ نيسان، ١٩٣٧؛ الأهالي، العدد ٥٦١، ١٦ نيسان، ١٩٣٧.

(٨٤)- الحوادث، العدد ٢١٥٥، ١١ آذار، ١٩٥٠.

(٨٥)- الشعب، العدد ٢٣٨٣، ١ نيسان، ١٩٥٤.

(٨٦)- صدى الأخبار، العدد ١٢، ١ نيسان، المصدر السابق، ١٩٥٤.

(٨٧)- صدى الأخبار، ١ نيسان، المصدر السابق، ١٩٥٤.

(٨٨)- المصدر نفسه.

(٨٩)- المصدر نفسه.

(٩٠)- صدى الأخبار، ١٢ نيسان، المصدر السابق، ١٩٥٤.

(٩١)- المصدر نفسه.

(٩٢)- مقابلة مع أحد سكنة منطقة المديّنة، الحاج حسين عليوي كريم، من مواليد ١٩٣٦، بتاريخ ٢٠١١/٩/٢.

(٩٣)- المصدر نفسه.

(٩٤)- المصدر نفسه.

(٩٥)- صدى الأخبار، ١٢ نيسان، المصدر السابق، ١٩٥٤.

(٩٦)- المصدر نفسه.

(٩٧)- مير بصري، صدى الأخبار، العدد ٢٠، ١٠ نيسان، ١٩٥٤.

(٩٨)- المصدر نفسه،

(٩٩)-صدى الأخبار، العدد ٢٣، ١٦ نيسان، ١٩٥٤.

(١٠٠)- نقلاً عن صدى الأخبار، العدد ٣٠، ٢٤ نيسان، ١٩٥٤.

(١٠١)- المصدر نفسه.

(١٠٢)- المصدر نفسه.

(١٠٣)-المصدر نفسه.

(١٠٤)- الشعب، العدد ٢٩٠١، ٢٥ نيسان، ١٩٥٤.

(١٠٥)-المصدر نفسه.

(١٠٦)-المصدر نفسه.

المصـــــــادر

أولاً: الوثائق

١. ملفات وزارة الداخلية، التصنيف، ٣٢٠٥٠/٥٦٥، ١٩٢٦، في دار الكتب والوثائق.
٢. ملفات وزارة الداخلية، تصنيف ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٧٤، وثيقة ٧٨، ١٩٥٤.
٣. ملفات وزارة الداخلية، تصنيف ٣٢٠٥٠/٩٤٤٧، ١٩٥٤، في دار الكتب والوثائق.
٤. ملفات وزارة الداخلية، تصنيف ٥٦٢٥/ ٣٢٠٥٩٠٧، ١٩٤٨.
٥. ملفات وزارة الداخلية، التصنيف ٣٢٠٥١١٢/٥٦٠٧، ١٩٤٢.
٦. ملفات وزارة الداخلية، تصنيف ٣٢٠٥٩٠٧/٦١٧٤، ١٩٥٣.
٧. مقررات مجلس الوزراء، تصنيف ٣١١/٣٢٥١، في دار الكتب والوثائق.
٨. مقررات مجلس الوزراء، تصنيف ٣١١/٥٢٥٤، في دار الكتب والوثائق، ١٩٤١.
٩. ديوان مراقبة حسابات، التصنيف ٣٢١٥/٧٩٠، ١٩٢٩، في دار الكتب والوثائق.
١٠. وزارة الزراعة في أبو غريب، تصنيف ٨٨١/ ٣٢٠٧٢٠٣، ١٩٤١.
١١. متصرفية لواء الديوانية، التصنيف ٦٢٧٢، ٣٢٠٥٩٧، ١٩٥٢، دار الكتب والوثائق.
١٢. وزارة الزراعة والديوان، التصنيف ٣٢٥٧١١٢/٧٩، ١٩٥٣، دار الكتب والوثائق.
١٣. الوقاية من الفيضانات، في لواء المنتفك، التصنيف ٣٢٠٥٠/٩٢٢٥، ١٩٥٧، دار الكتب والوثائق.

ثانياً: الرسائل والأطاريح.

١. جلال، آزاد شريف، فيضانات دجلة الاستثنائية، رسالة ماجستير قدمت الى جامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
٢. ذياب، وميض سرحان، موجات الأوبئة والقحط والكوارث الطبيعية والفيضان ١٨٣٠-١٩١٤، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٠.
٣. المعموري، يحيى، تطور الري في العراق وآثار الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣-١٩٥٠، اطروحة دكتوراه قدمت الى كلية التربية، ابن الرشد، ١٩٩٩.

ثالثاً: الكتب.

١. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة الخامسة، الجزء الخامس، المجلد الثالث، بغداد، ١٩٧٨.
٢. الحمداني، محمود شوقي، لمحات من تطور الري في العراق قديماً وحديثاً، بغداد، ١٩٤٥.
٣. سوسة، أحمد، فيضانات بغداد في التاريخ، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٦٥.
٤. فتح الله، مدحت فضيل، صمود سكان وادي الرافدين أمام كوارث الفيضانات منذ القرن التاسع الهجري حتى نهاية حكم المماليك، بحوث الندوة القطرية الخامسة لتاريخ العلوم عند العرب، الجزء الأول، بغداد، ١٩٨٩.
٥. فوزي، أحمد، المثير من أحداث العراق، ط١، بغداد، ١٩٨٨.
٦. ولنستيد، جيمس ريموند، رحلتي الى بغداد في عهد الوالي داود باشا، ترجمة سليم طه التكريتي، ١٨٤٠.
٧. بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجناب، ترجمة سعاد هادي العمري، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٢.

رابعاً: المجلات.

١. البكر، عبد الجبار، مدير قسم البستنة، مجلة الزراعة العراقية، الجزء الرابع، مجلد الثالث، ١٩٤٨.
٢. سوسة، مجلة الزراعة العراقية، الجزء الثالث، بغداد، ١٩٥٣.
٣. فوك، وليم بيري، أحوال بغداد في القرن التاسع عشر، ترجمة عبود الشالجي، مجلة سومر، الجزء الأول والثاني، المجلد السادس عشر، بغداد، ١٩٦٠.
٤. المهندسين، مجلة، العدد الثالث، السنة الثانية، ١٢ أبريل، ١٩٤٦.

خامساً: الصحف.

١. البلاد، العدد ٤٨٧، ٢٤ شباط، ١٩٣٥.
البلاد، العدد ٤٨٥، ٢١ شباط، ١٩٣٧.
البلاد، العدد ١٠٧٤، ٢٠ كانون الثاني، ١٩٣٨.
البلاد، العدد ١١٠٣، ٢٧ شباط، ١٩٣٨.
البلاد، العدد ١١٠٤، ٢٨ شباط، ١٩٣٨.
٢. الزمان، العدد ٨٠٢، ١٠ أيار، ١٩٤٠.
الزمان، العدد ٨١٥، ٢٥ أيار، ١٩٤٠.

الزمان، العدد ١٠٤١، ٢١ شباط، ١٩٤١.
الزمان، العدد ١٠٤٤، ٢٤ أيار، ١٩٤١.
الزمان، العدد ٢٥٧٨، ٢٠ آذار، ١٩٤٦.
الزمان، العدد ٢٧٢١، ٢٧ نيسان، ١٩٤٦.
الزمان، العدد ٢٦٣٧، ١ حزيران، ١٩٤٦.
الزمان، العدد ٢٦٥٠، ١٦ حزيران، ١٩٤٦.
الزمان، العدد ٢٦٥٧، ٢٤ حزيران، ١٩٤٦.
الزمان، العدد ٢٧٧٨، ٣٠ تشرين الثاني، ١٩٤٦.
الزمان، العدد ٤٦٨٦، ١٥ آذار، ١٩٥٣.
الزمان، العدد ٥١٢٢، ٢٩ آب، ١٩٥٤.
٣. صدى الأخبار، العدد ٦، ٢٥ آذار، ١٩٥٤.
صدى الأخبار، العدد ١٢، ١ نيسان، ١٩٥٤.
صدى الأخبار، العدد ٢٠، ١٠ نيسان، ١٩٥٤.
صدى الأخبار، العدد ٢٣، ١٦ نيسان، ١٩٥٤.
صدى الأخبار، العدد ٣٠، ٢٤ نيسان، ١٩٥٤.
صدى الأخبار، العدد ٤١، ١٦ أيار، ١٩٥٤.
٤. العالم العربي، العدد ٦٣٣، ١٣ نيسان ١٩٢٦.
العالم العربي، العدد ٦٣٤، ١٤ نيسان ١٩٢٦.
العالم العربي، العدد ٤٨٥، ١٦ نيسان ١٩٢٦.
العالم العربي، العدد ٦٣٦، ١٧ نيسان ١٩٢٦.
العالم العربي، العدد ٣٨٦٦، ١ نيسان ١٩٢٧.
٥. الشعب، العدد ٢٨٨٢، ٣١ آذار، ١٩٥٤.
الشعب، العدد ٢٣٨٣، ١ نيسان، ١٩٥٤.
الشعب، العدد ٢٨٨٧، ٧ نيسان، ١٩٥٤.
الشعب، العدد ٢٩٠١، ٢٥ نيسان، ١٩٥٤.
٦. الوقائع العراقية، العدد ٦٨، ١١ حزيران، ١٩٢٣.
الوقائع العراقية، العدد ٧٦٦، ٢٠ حزيران، ١٩٢٣.
٧. الثغر، العدد ٥٧٥٣، ١١ تموز، ١٩٥٤.

الثغر، العدد ٢٤٨١، ١٤ تموز، ١٩٤٣.
٨. الاستقلال، العدد ١٣٨، ٢٨ مايس، ١٩٢٣.
٩. العراق، العدد ١٣٤٥، ٢٦ نيسان، ١٩٣٥.
١٠. الموصل، جريدة، العدد، ١١٥٠، ١٨ نيسان، ١٩٢٦.
١١. الاهالي، جريدة، العدد ٥٦١، ١٦ نيسان، ١٩٣٧.
١٢. الحوادث، جريدة، العدد ٢١٥٥، ١١ آذار، ١٩٥٠.

سادساً: المقابلات الشخصية.

- مقابلة شخصية مع أحد سكنة منطقة المديّنة، الحاج حسين عليوي كريم، من مواليد ١٩٣٦، بتاريخ ٢٠١١/٩/٢.

سابعاً: انترنت.

١. زينب النعيمي، جريدة الجريدة، الفيضانات في العهد الملكي، اسم الصفحة وثائق http://www.aljaredah.com.

٢. تحقيق أجراه المؤرخ فيصل ابن العقيد فهمي سعيد، احد ضباط ثورة مايس ١٩٤١، بعنوان هكذا ارتعدت دجلة فأغرقت بغداد.
http://kishewic.com/vb/shothowread.php?=15110.

Abstract

This study deals with the economic issues that ware caused by the flooding of Tigris and Euphrates, such flooding had in flounced the economic life from ancient times up to the Seventies of the Twentieth century, for economy is considered as the chord of life for the living inhabitants and the continuity of their lives. According if in flounced the agriculture activity throughout the periods of those flooding. As well it in flounced the commercial activities of the markets of the Iraqi cities at that period and the transportation of the goods among the provinces from the North of Iraq to it South and how they underwent doldrums because of the flooding.

The study comprises an introduction, three topic and conclusion. The first topic tackles flooding in Iraq before 1923, this topic sheds light in the most prominent floods that struck Iraq during Ottoman era. The second topic discusses the impact of floods on the agriculture activity from 1923 to 1954. However, the third topic shows the influence of floods on the commercial movement from 1923 to 1954.